● أخبار قصيرة

موجة من الناشطين الاقتصاديين تتوجه إلى سواحل مكران

قال وزير التراث الثقافي والسياحة والحرف اليدوية الإيراني: إن موجة من المستثمرين والناشطين الاقتصاديين تتوجه إلى شواطئ مكران بالنظر إلى المرافق التي تم إنشاؤها.

وأضاف رضا صالحي أميري: ٣٠٪ من عائدات الدول السياحية في العالم يأتي من البحر، ونحن نتابع تعزيز الاستثمار في السواحل الجنوبية للبلاد خاصة سواحل مكران (الواقعة جنوب شرق إيران)، وقد دخل المستثمرون إلى هذه المنطقة. واعتبر صالحي أميري قضية التسهيلات والدعم أمراً مهماً في الاستثمار، وقال: يجب أن يشعر المستثمرون بالأمان من أجل التنمية.

يذكر أن رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مسعود بزشكيان، كان قد أكد في آب/أغسطس ٢٠٢٣ ضرورة استخدام أحدث التكنولوجيات في تطوير سواحل مكران، قائلاً: إن تطوير هذه المناطق يعتبر من ضروريات تبوؤ إيران المكانة الأولى في المنطقة.

وخلال اجتماع مجلس سواحل مكران، أصدر رئيس الجمهورية الإيعازات اللازمة لدراسة المشاريع التي قدمها هذا المجلس بمشاركة الخبراء والتمهيد لتنفيذ هذه المشاريع في أسرع وقت ممكن.

وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة موضوع تطوير المستقبل الباهر لمنطقة سواحل مكران وتوضيح تأثير تطوير وتنمية المناطق الجنوبية للبلاد وأيضاً باقي مناطق البلاد، وجرى التأكيد على ضرورة الإسراع في بدء تنفيذ الخطط والمشاريع التي تم إعدادها.

ليس لإيران أي دور في إلغاء رحلتها إلى باريس

نفت وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية شائعة دور الخطوط الجوية الإيرانية في إلغاء الرحلة بين إيران وباريس، وقالت: إن إلغاء هذه الرحلة لا علاقة له بالمشاكل الفنية وغياب التنسيق، وإن هذا الإلغاء كان قراراً أحادياً من جانب فرنسا.

وقالت فرزانه صادق، الجمعة، على هامش المراسم الرمزية لوصول الإمام الخميني(رض) إلى مطار مهرآباد عن سبب إلغاء رحلة طهران-باريس: هذه القضية لا علاقة لها بغياب التنسيق أو مشاكل فنية؛ لكنها كانت قراراً أحادياً اتخذته فرنسا، ونحاول حل هذه القضية.

وأضافت: لم تتم الرحلة من طهران إلى باريس؛ لكننا مازلنا نحاول القيام بهذه الرحلة. وأضافت: إلغاء الرحلة ليس له علاقة بحظر شركات الطيران، وتتابع وزارة الخارجية والأجهزة الدبلوماسية هذه القضية وسنقوم بحل المشكلة. وأكدت: هذا الموضوع لا علاقة له بالخطوط الجوية الإيرانية، وإن جميع شركات الطيران التي تنشط في البلاد تعمل في مسار تنمية البلاد.

خلال مؤتمر ألماتي الرقمي لعام ٢٠٢٥

عارف يؤكد ضرورة المواجهة مع الأحادية في المجال الرقمي

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية، محمد رضا عارف، مواجهة الأحادية للحوكمة في المجال الرقمي واقتصاد الذكاء الاصطناعي، ودعا إلى استخدام قوة وقدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في تطوير التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي.

وقال عارف، الذي زار كازاخستان، خلال كلمة ألقاها في مؤتمر ألماتي الرقمي لعام ٢٠٢٥: لقد حان الوقت أن تقوم إيران ودول المنطقة ببناء أسس عصر رقمي وصناعي جديد، وذلك في ظل الوحدة والتعاون.

وأضاف: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إحدى الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي وتحاول الحصول على مكانة مناسبة في الاقتصاد الذكي باستخدام قوتها البشرية المتعلمة.

وتابع: اتخذت إيران خطوات مهمة لتسهيل الأنشطة الرقمية وتعزيز تدابير حماية البيانات، وتطوير البرامج اللازمة للاستفادة من التقنيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والإنترنت، بهدف محاولة تحسين الإنتاجية.

وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: إن الاقتصاد الرقمي الإيراني يمثل ما يقرب من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني وفقاً لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي ومركز الإحصاء الإيراني، وينبغي زيادة هذا المؤشر إلى ١٠٪ وفقاً للخطة السابعة للتقدم.

وأضاف: تشير بعض إحصائيات الجهات الرسمية في هذا المجال إلى أن عدد الشركات الناشطة في مجال الاقتصاد الرقمي قد وصل إلى أكثر من ٤٥٠ ألف وحدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الشركات الناشئة والمنصات الإلكترونية وشركات التكنولوجيا في مجالات التجارة الإلكترونية والصحة الرقمية والتعليم، وتم توفير منصة مناسبة لتقديم الخدمات عبر الإنترنت في القطاع العام، وفي ظل تطور الحكومة الإلكترونية وإنشاء البوابة الوطنية للتراخيص. وتابع: إن إيران تمتلك قدرات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي ويتخرج سنوياً أكثر من ٣٥٠٠ شخص من الجامعات بدرجة الماجستير والدكتوراه في المجالات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتحتل إيران المرتبة الثانية في المنطقة من حيث عدد ونوعية المقالات العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإن مشاركة الخبراء الإيرانيين في المشاريع الدولية تدل على تقدم إيران في هذا المجال.

وقال عارف: هذه الإنجازات تشير إلى قدرة إيران العالية لتحولها إلى قطب إقليمي في مجال التكنولوجيات الناشئة. وأضاف: إن تطوير دبلوماسية التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، مدرج على جدول الأعمال. وتابع: لقد واجهنا العديد من التحديات في هذا المسار بما في ذلك إجراءات الحظر الجائرة والأحادية التي تشكل عقبة أمام وصول إيران الكامل إلى بعض التقنيات والأسواق، إلا أن هذه العوائق أتاحت فرصاً للاعتماد على القدرات المحلية، وتمكنا من اكتساب مكانة مهمة في المنطقة والعالم من خلال تعزيز هذه القدرات من خلال الاستثمارات المستمرة في مجال البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا؛ ومن هذا المنطلق، فإننا نشهد باستمرار نمواً كبيراً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا وتوطين التقنيات المتقدمة.

نشهد باستمرار نمو كبير للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا وتوطين التقنيات المتقدمة

وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: أود أن أقدم الاقتراحات التالية من أجل استخدام قوة وقدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في تطوير التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي:

١- ربط البنى التحتية للاتصالات: إن إنشاء شبكات الاتصالات والتقنيات الجديدة المشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمكن أن يساهم في تعزيز تدفق المعلومات وتسهيل التجارة الرقمية، خاصة من خلال نقل البيانات بين هذه الدول.

٢- توحيد القوانين وتسهيل اللوائح في مجال الاقتصاد الرقمي: سن القوانين لتحقيق قدر أكبر من التوافق ومواءمة اللوائح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي يمكن أن يوفر أساسًا قانونيًا لتعزيز التفاعلات في المجال الرقمي.

٣- التعاون في إنشاء وتطوير منصات مشتركة: إن إنشاء منصات إقليمية مشتركة لتقديم الخدمات المالية والتعليمية وتسهيل التواصل بين رجال الأعمال من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمكن أن يساعد في نمو التجارة بين الأعضاء.

٤- العمل المشترك لتحقيق اللامركزية ومواجهة الأحادية للحوكمة في المجال الرقمي واقتصاد الذكاء الاصطناعي.

٥- التعاون في تطوير المنتجات الرقمية المشتركة وأدوات الذكاء الاصطناعي: التعاون في تطوير الأنظمة الرقمية المشتركة، خاصة لعمليات البيع بالتجزئة وأنظمة الدفع والاستلام المستقلة، مفيد جدًا لتطوير التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

يذكر أن النائب الأول لرئيس الجمهورية عاد إلى طهران، مساء الجمعة، بعد حضوره في اجتماع رؤساء وزراء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وزارة النفط الإيرانية تعلن سعر البيع الرسمي للنفط في شهر فبراير

تمّ عرض النفط الإيراني الخفيف على العملاء الآسيويين، في فبراير/ شباط المقبل، بسعر يزيد بنحو ١٪ مقارنة بالشهر السابق، أي حوالي دولارين فوق السعر الأساسي (سعر خام عمان/ دبي).

وأعلن قسم الشؤون الدولية بشركة النفط الوطنية أسعار بيع أنواع النفط الخام الإيراني في الشهر الثاني من عام ٢٠٢٥.

وبناء على ذلك، سيتم عرض «النفط الخام الإيراني الخفيف» في أسواق شمال غرب أوروبا وجنوب أفريقيا في فبراير/ شباط، بانخفاض ١٤/٣٥ دولار عن مؤشر ICE Bwave، وسيتم طرح «النفط الخام الإيراني الثقيل» في هذه الأسواق هذا الشهر، بانخفاض ٣/١٥ دولار من مؤشر ICE Bwave. وسيتم أيضاً طرح سعر «النفط الإيراني المحترق» في هذه الأسواق أقل بـ ٣/٠٥ دولار من مؤشر ICE Bwave.

وفي سوق البحر الأبيض المتوسط، سيتم عرض النفط الإيراني «الخفيف» و«الثقيل» و«المحروق» بخصم قدره ١/٢٥ دولار و٣/٣٥ دولار و٣/٢٥ دولار على التوالي، حسب مؤشر ICE Bwave.

يشار إلى أن مؤشر ICE Bwave تم استخدامه لتسعير النفط الخام الإيراني في أسواق شمال غرب أوروبا لهذا الشهر.

ويعتمد هذا المؤشر على متوسط السعر المرجح لخام برنت في بورصة لندن للأوراق المالية في الأيام التي يتم فيها تداول أكثر من ١٠٠٠ لوت (مليون برميل من النفط).

وبما أن السعر الأساسي للنفط الخام في غرب آسيا هو متوسط سعر خام عمان/ دبي، فإن سعر «النفط الإيراني الخفيف» للإمدادات إلى السوق الآسيوية في فبراير/ شباط أعلى بمقدار ١/٩٥ دولار من السعر الأساسي (خام عمان/ دبي). وسوف يكون سعر النفط الإيراني «الثقيل» و«الخفيف» أقل بواقع ٣٠ و٥ سنتات من السعر الأساسي على التوالي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن سعر البيع الرسمي للنفط الخام الإيراني للعملاء الآسيويين في فبراير/ شباط ٢٠٢٥ ارتفع بنحو ٠/٧٪ مقارنة بالشهر السابق.

سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى باكستان:

علاقاتنا التجارية نمت بشكل كبير رغم العقوبات

قال سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى باكستان، أمس السبت، في إشارة إلى الإتفاق بين رئيسي البلدين على زيادة حجم التجارة الثنائية إلى ١٠ مليارات دولار: إن تحقيق هذا الهدف يتطلب البراغماتية، والتنفيذ في الوقت المناسب للإتفاقيات، وتبسيط عملية التعاون المشترك.

وحضر رضا أميري مقدم مؤتمراً خاصاً لغرفة التجارة والصناعة في راولبندي (بالقرب من إسلام آباد) لشرح آخر التطورات في العلاقات الثنائية وشرح سياسات حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الاقتصاد والتجارة مع الجيران.

غرفة التجارة والصناعة في راولبندي هي إحدى جمعيات الأعمال الرائدة في باكستان، تأسست في عام ١٩٥٢ ثم اعترفت بها حكومة البلاد في عام ١٩٥٩. تعمل غرفة تجارة راولبندي مع أكثر من ثمانية آلاف عضو، بما في ذلك أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والشركات المصنعة على نطاق واسع إلى الشركات المنزلية الصغيرة.

ورحب عثمان شوكت رئيس غرفة تجارة راولبندي بمبادرات إيران لتعزيز العلاقات الشعبية والتجارية مع باكستان، وأعلن عن استعداد المجموعة للعب دور في تسهيل التبادلات التجارية، بما في ذلك التركيز على التعاون في المجالات الرئيسية، وقال: إن غرفة راولبندي لديها عزم قوي على العمل بشكل وثيق مع الحكومة الإيرانية، خاصة القطاع الخاص في البلاد، لفتح آفاق جديدة للتعاون، خاصة في مجالات الطب والزراعة والطاقة والسياحة.

من جانبه، أعرب السفير الإيراني لدى باكستان عن ارتياحه لعزم القطاع الخاص في باكستان على توسيع التجارة والتفاعلات التجارية مع إيران، وقال: تبسيط عملية التعاون الاقتصادي، وتسهيل التجارة عبر الحدود المشتركة، وحل التحديات المشتركة في مسار التبادل التجاري أمر ضروري لكلا البلدين جارين.

وفي إشارة إلى عداء القوى المتغطرسة تجاه الشعب الإيراني وفرض العقوبات عليه للتأثير على تجارة إيران مع العالم، قال أميري مقدم: على الرغم من العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، فإن علاقاتنا التجارية مع مختلف البلدان، بما في ذلك باكستان، نمت بشكل كبير. وأكد أن حجم التجارة الثنائية الحالية بين إيران وباكستان يبلغ ملياري دولار، وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ٧٠٠ مليون دولار؛ ومن أجل زيادته إلى ١٠ مليارات دولار، نحتاج إلى إستخدام الإمكانات المتبادلة، مثل تطوير أسواق الحدود وفتح معابر حدودية جديدة، مع اتخاذ خطوات في الوقت نفسه لإزالة الحواجز المصرفية والقضايا البيروقراطية المعقدة.ودعا السفير الإيراني إلى توسيع خط سكة الحديد من الدولة المجاورة إلى مدينة زاهدان لتسهيل طرق التجارة، وقال: سيتم تسهيل إصدار التأشيرات الإيرانية للتجار الباكستانيين؛ وإذا وافقت عليها غرف التجارة، ستقوم باكستان بتمديد فترة التأشيرة للتجار من هذا البلد ويجب زيادتها بمقدار ٤٥ يوماً. وأضاف: إن توريد اللحوم والأرز والحمضيات والأدوية من باكستان وتصدير المنتجات البتروكيماوية والطاقة الإيرانية إلى باكستان يمكن أن يكون أحد مجالاتنا الرئيسية لزيادة مستوى التبادل التجاري.